الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/190

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من المنتدى النسائي لمكافحة العنف ضد المرأة/ **Stree Atyachar Virodhi Parishad**، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

030215 300115 14-65940X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الهند

الثقافة الأبوية

رغم الحركات الإصلاحية العديدة ومرور ٦٦ عاماً على الاستقلال، ما زالت المساواة سراباً بالنسبة للنساء في الهند.

فما زالت المرأة تشغل دوراً ثانوياً، كما يُفرَض عليها وضع ثانوي. وهذه الحقيقة التمييزية تحظى أيضاً بالقبول لدى النساء إلى حد بعيد. ويُقسَّم العمل بالتالي تبعاً لاعتبارات جنسانية ويُسند إلى المرأة وضع أدنى داخل مؤسسة الزواج والأسرة. وما زالت قيمة المرأة تقاس باستخدام المقاييس العتيقة للأمومة والخضوع للزوج. وما زال يُسنَد الى الرجال دور العائلين والقائمين على الرعاية، في حين يتعين على النساء الاقتصار على مهام الأمومة والمهام المترلية داخل جدران المترل الأربعة.

وللدين والثقافة الشعبية دور قوي في استمرار واقع الهيمنة الجنسانية هذا بالنسبة للمرأة في الهند.

تفضيل الأبناء الذكور

تفضيل الأبناء الذكور هو مظهر من مظاهر الرغبة الثقافية في مواصلة الهيمنة الأبوية. فالبنات يُعتبرن من الممتلكات التي ستصير، بعد الزواج، ملكاً للغير. وضرورة دفع مهر لتزويج البنات تُبخس من قيمة البنات بقدر أكبر داخل الأسرة.

ويرجع قتل الأجنة الأنثوية إلى بخس القيمة هذا وإلى القيمة الكبرى التي يعلقها النظام الأبوي على الأبناء الذكور. وهذه الظاهرة البشعة المتمثلة في قتل الأجنة الأنثوية مستمرة دون هوادة.

ومع الأخذ بالتحرّي بالموجات فوق الصوتية في الهند، تجسَّد تفضيل الأبناء الذكور في اختلال شديد في النسبة بين الجنسين خلال العقدين الماضيين. وقد دفع هذا الاختلال إلى إجراء تغييرات على مستوى السياسات. ومع ذلك لم يكن لذلك تأثير على الإطلاق فيما يتعلق بالبخس الثقافي لقيمة البنات والقيمة الكبرى المُسندة إلى الأولاد الذكور.

بل وحتى الآن، تنفي المستشفيات والعيادات ومقدمو الخدمات فوق الصوتية بوضوح – عن طريق اللوحات والملصقات والإشعارات – أن ممارسة اختيار جنس الجنين جريمة. وفي بعض

الأحيان، يُشار بطريقة عابرة إلى ضرورة إنقاذ البنات. بيد أنه لا يُذكر قط أن البنت لها نفس قيمة الصبي. ومن ثم فإن الرضوخ هنا هو للسياسة وللضرورات الديمغرافية وليس للسبب الأساسي لعدم الإجهاض إذا كان الجنين أنثوياً — وهو أن البنت لا تقل قيمة بأي حال من الأحوال عن الصبي. ونحن لا نعلم ما إذا كان ذلك مجرد إهمال أو يأساً استسلامياً أو رغبةً في حماية الشعور بالاستعلاء الذي يخالج جميع الزائرين من الرجال والصبيان، ولكن هذا الإغفال يشير إلى الضغينة المتأصلة والمنتشرة ضد المساواة بين الجنسين في الهند.

الصحة

ما زالت النساء والبنات محرومات من التغذية والرعاية الصحية السليمتين. وفي العادة، يحصلن داخل الأسرة على كمية أقل من الغذاء وعلى غير الطازج من الغذاء ولا يتلقين رعاية خلال المرض.

التعليم

ما زالت النساء والبنات في المجتمع الهندي محرومات من فرص التعليم. وهناك العديد من السياسات والمخططات الموجودة على الورق، والتي تهدف إلى تعزيز تعليم البنات. وبعض هذه السياسات والمخططات يجري تطبيقها أيضاً بشكل تلقائي وإن يكن على مضض. ومع ذلك، فحتى الآن لم تكن هناك حكومة محفِّزة بحق على تحقيق المساواة في التعليم والمساواة في الفرص بين البنات والصبيان. وما زالت معدلات التوقف عن الدراسة أعلى في صفوف البنات، كما أنهن ما زلن يُهمَّشن في جميع أسواق العمل.

وإذا قُدِّر للبنات أن يُدرِكن من خلال التعليم هويتهن المستقلة وظروف استرقاقهن فسوف يحدث تغيير شامل بسرعة إلى حدّ ما. بيد أن ذلك لم يحدث.

التمكين الاقتصادي

تعيش المرأة في الهند حياةً متمركزة حول الزواج. وهي تُدرَّب اجتماعياً على تثمين دور الرعاية والتربية الذي تصطلع به الزوجة والأم. وهي تُثنى عن تثمين أي دور ينطوي على إمكانية التعلّم أو كسب الرزق. وفي حياة المرأة الهندية، تؤدي جميع الطرق إلى الزواج والأمومة. وبالتالي فإن النجاح الاقتصادي يقابَل بالتجاهل إلى حدّ بعيد من المرأة الهندية، على السواء حسبما تقتضيه الثقافة الأوسع ومن خلال أفكارها الذاتية. وما زالت النساء يضعن حداً لحياتهن الوظيفية بعد الزواج، وفي أغلب الحالات بعد الولادة.

وطبقاً لاستقصاء العيّنات الوطني لعام ٢٠١٢، أعربت نسبة قدرها ٦٤ في المائة من نساء الهند في المناطق الحضرية عن الرغبة في إنهاء حياتهن الوظيفية والبقاء كأمهات في المترل. وبالنظر إلى ثورة الطموح التي اجتاحت الهند منذ تحريرها الاقتصادي، فإن هذا الموقف المتحفظ لا يدل على مجرد افتقار النساء إلى الشجاعة وإنما يشير إلى استرقاق مترلي متأصل ومبَجَّل.

حقوق الملكية

على الرغم من وجود عدد كبير من القوانين التي تنص على حقوق الملكية للمرأة، فإن التثبيط الثقافي، داخل المجتمع والأسرة، يمنع النساء من إعمال حقوقهن القانونية.

المشاركة السياسية

لا يُمكن للتغير الاجتماعي أن يتحقق دون مشاركة سياسية. بيد أنه بالنظر إلى سيطرة الرجال الساحقة في مجال السياسة في الهند، فإن مشاركة المرأة السياسية الابتدائية تتوقف على اتخاذ إجراءات إيجابية.

وقد طُرحت اقتراحات بتخصيص ٣٣ في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة، بيد أنه لم يُبت فيها وإن كانت تبعث على الأمل سنة بعد سنة. وحيثما جرى تخصيص نسبة للمرأة، كما في حالة الحكومة المحلية التي خُصِّص لها نسبة ٥٠ في المائة فيها، تحولّت المرأة إلى قائد. وأخذت المرأة بزمام التغيّرات الاجتماعية والسياسية التي أصلحت المؤسسات والمخططات المحلية لصالح النساء والفتيات.

ودون تحفّظ، ليس من المرجح أن يسمح أي حزب سياسي بما يُشبه، ولو من بعيد، المساواة في الفرص المتاحة للمرأة. وكان هذا واضحاً في الانتخابات الوطنية التي جرت مؤخراً. وإذا خُصِّص للمرأة بالفعل ٣٣ في المائة من المقاعد في البرلمان الهندي، فسوف يُحدث ذلك ثورة في كيفية نظر المرأة الهندية إلى نفسها وتقديمها لنفسها وتأكيدها لقوهّا ودعم حكومتها لها كمواطنة. وسوف يؤدي ذلك إلى تغيير المرأة الهندية والسياسات الهندية — في الحالتين على نحو أفضل بكثير.

العنف

العنف ضد المرأة الهندية هو اليوم مظهر واضح وفظ لما للرجال من سيطرة مطلقة على حياة جميع النساء الهنديات في جميع المواقف.

والعنف المترلي، وخاصة عنف الأزواج، مستمر دون هوادة. وترجع إساءة المعاملة هذه أساساً إلى عدم وجود أي خيارات تمكينية وتحفيزية أمام المرأة التي ترغب في تحرير نفسها من إساءة المعاملة.

ولا يُتاح للمرأة المتزوجة، من الزاوية الثقافية، سوى خيارين – إما الطريق الذي يؤدي إلى المحافظة على وحدة الأسرة مهما كان الثمن أو الطريق الذي ينتهي إلى الاتّجار بها لأغراض الدعارة. ولا ينتهي الأمر بكل النساء اللائي يفلحن في نيل حريتهن إلى ممارسة الدعارة بطبيعة الحال، ولكنهن يواجهن خطراً متزايداً من الاستغلال الجنسي والاتّجار والدعارة القسرية بسبب وضعهن المستقل فحسب.

والنساء اللائي يشرعن في اتخاذ خطوات صغيرة في سبيل تحرير أنفسهن من علاقات مهينة يُهزَمن ويُثبَّطن من قِبل أسرهن ذاتها عن تحرير أنفسهن. وقد جرى توفير مراكز للمشورة العائلية وبيوت للإقامة القصيرة من أجل دعم ضحايا إساءة المعاملة المترلية، بيد أن معدّل العودة إلى إساءة المعاملة يظل عالياً. وفي الحالات التي تفلح فيها النساء في تحرير أنفسهن من إساءة المعاملة ويخالفن رأي أسرهن ذاتها، فإنهن يصادفن رجالاً خلال ممارستهن لحياتهن المستقلة يهمّشونهن ويعيدونهن إلى مواقف منطوية على إساءة المعاملة.

وقد انصب تركيز قوي على العنف الجنسي في الهند خلال السنوات الخمس الماضية. وأدت حالة الاغتصاب التي جرت في دلهي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، والمعروفة أيضاً بحالة اغتصاب نيربايا (الاسم المستعار لعبارة "القلب الشجاع")، إلى تعبئة الرأي العام وتمخضت عن إصلاحات تشريعية.

وما زال الاغتصاب يزدهر، على السواء كجريمة انتهازية وكسلاح. أولاً، كاستجابة لزيادة توافر نساء اتّسمن مؤخراً بالحركة والنشاط الاقتصادي. وثانياً، كاستجابة للخطر المتزايد الذي تمثله هؤلاء النساء المتسمات بالحركة والنشيطات اقتصادياً والمستقلات اجتماعياً.

ومن الأمور المشجِّعة، أن ثمة علامات على مقاومة القيم الثقافية الموروثة. ففي حالة اغتصاب نيربايا امتنع المحرِّضون عن التشكيك في أخلاقيات الضحية، رغم أنها كانت قد خرجت لمشاهدة فيلم سينمائي مع صديقها في وقت متأخر من الليل. وبعد حالة اغتصاب أخرى في مومباي، ردت الضحية، وهي صحفية مصورة، ببيان واضح مؤداه أنها لا تعتبر أن حادث الاغتصاب وضع نهاية لحياتها. وفي حين أن ذلك قد يُعتبر استجابات عادية في أماكن أخرى، فإنه يُمثل رغبة عارمة لدى النساء الهنديات في المطالبة بحيّز اجتماعي متساوٍ على أقل تقدير.

وما زال العنف الجنسي سلاح قوي يمنع النساء والفتيات الهنديات من التعبير عن أنفسهن ومن ممارسة حياتهن على نحو كامل.

القوانين

لا يُسمح للنساء والفتيات في الهند بأن يكون لهن هوية منفصلة ومستقلة. فهويتهن تظل هوية رقيق نافع ومملوك للرجال. وبالنظر إلى أن الهوية المنفصلة نفسها مرفوضة ثقافياً واجتماعياً، تبوء بالفشل جميع المحاولات القانونية والسياسية لإعطائهن حقوقاً وفرصاً متساوية. وقد دشنت الحكومات المتتالية، وما زالت تدشن، عدداً من المخططات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بيد أن هذه المخططات لم توضع من منظور غير أبوي. فهي لا تؤكد، ولا تدعم، الحاجة إلى المساواة بين الجنسين والتمكين. وهي تقتصر على مجرد السعي إلى إجراء تغييرات تدريجية في المؤسسات التي تؤثر في حياة المرأة منذ مولدها وحتى وفاتها.

ولم يكن لهذه المخططات سوى أثر إيجابي محدود، لا سيما في مجال التمكين الاقتصادي. ومع ذلك، فحتى هنا، يقتصر نطاقها على التمويل الصغري ودعم مستوى الكفاف.